الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)

30 مايو/أيار 2025

مذكرة معلومات أساسية

الموضوع 2:

تمكين قدر أكبر من الاتساق في توجيهات وأطر واجب الرعاية في الأمم المتحدة

لتعزيز المساءلة، والكفاءة والالتزام تجاه القوة العاملة في الأمم المتحدة

1- مقدمة

كان عام 2024 العام الأكثر فتكا بالنسبة إلى العاملين في الخطوط الأمامية على مستوى العالم، مما يسلط الضوء على المخاطر المتزايدة التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة، ولا سيما الموظفون الوطنيون، وهو ما يؤثر على الكفاءة التشغيلية والأشخاص الذين نخدمهم. ومع استمرار كيانات الأمم المتحدة في العمل في بيئات معقدة وعالية المخاطر بشكل متزايد، حيث يُطلب منها تقييم مدى تحملها للمخاطر بانتظام، فإن واجب الرعاية هو حجر زاوية للفعالية والقدرة التشغيليتين. وبالنظر إلى الأهمية الحاسمة لوجود الأمم المتحدة في السياقات الهشة، يُعدّ واجب الرعاية ضروريا ليس فقط من وجهة نظر أخلاقية ولكن كشرط أساسي لاستمرارية البرامج. وفي خضم هذه التحديات، يجب على كيانات الأمم المتحدة أن تدير عمليات لا تضمن الكفاءة والمساءلة فحسب، بل تكون أيضا بطبيعتها قادرة على الصمود ومتمحورة حول الأشخاص.

ويقدم القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة 2024-2028 توجيهات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تحسين فعالية الجهود الإنمائية للأمم المتحدة، وكفاءتها واتساقها، وضمان تواؤمها مع الأهداف المشتركة. ويشدد القرار على الحاجة إلى تنسيق أفضل بين وكالات الأمم المتحدة لتجنب الازدواجية وضمان اتباع نهج موحد في مواجهة التحديات الإنمائية. وهو يشدد على أهمية الإدارة القائمة على النتائج والمساءلة، مما يضمن أن تؤدي أنشطة العمليات إلى تحسينات ملموسة في حياة الناس. ويتواءم واجب الرعاية مع هذا القرار. وتتحقق الفعالية والكفاءة والاتساق من خلال إدماج واجب الرعاية

في عملية صنع القرار، والمساءلة، وتخطيط الموارد المالية. كما أن *القوة العاملة المستقبلية* في الأمم المتحدة 2.0 هي أيضا عنصر رئيسي في المبادرة الأوسع نطاقا، والتي تهدف إلى تحديث منظومة الأمم المتحدة لتكون أكثر نشاطا، وتنوعا، واستجابة، وتأثيرا.

وشددت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى على مدى العقد الماضي على أهمية واجب الرعاية داخل منظومة الأمم المتحدة، مسلطة الضوء على الحاجة إلى الامتثال للقواعد والسياسات القائمة وزيادة تفعيلها. وأوصت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بتعزيز واجب الرعاية لموظفي الأمم المتحدة من خلال تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي المصمم خصيصا والمتجاوب؛ وإدماج السلامة والصحة المهنيتين في إدارة المخاطر؛ وتحسين الدعم الإداري؛ وتعزيز تدابير السلامة والأمن؛ وتنفيذ نُظم رصد وتقييم قوية[1]. وتُعرّف اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واجب الرعاية بأنه واجب لا يمكن للمنظمات التنازل عنه لتخفيف أو معالجة المخاطر المتوقعة التي قد تُلحق ضررا أو إصابة بالموظفين وأفراد أسرهم المؤهلين.[2]

2- واجب الرعاية: عامل تمكين على نطاق المنظومة من أجل التنفيذ، والمساءلة والقدرة التشغيلية على الصمود

على نطاق منظومة الأمم المتحدة، يتم نشر الموظفين بشكل متزايد في بيئات تشغيلية متقلبة، وعالية المخاطر ومعقدة. ومن النزاعات التي طال أمدها والصدمات المناخية، إلى تقلص إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، تزيد هذه الظروف من المخاطر التشغيلية مع التشديد على الضرورة الحتمية للاستمرارية، والمساءلة والحضور. ويُعد نهج إدارة البقاء والتنفيذ ضروريا لخدمة السكان المتضررين، ولكن تنامي البيئات التشغيلية المعقدة إلى جانب تقلص الموارد يصعّب بشكل متزايد تنفيذ واجب الرعاية بفعالية ولا سيما بالنسبة إلى العاملين في الخطوط الأمامية.

ويتطلب واجب الرعاية، باعتباره عامل تمكين استراتيجيا، أوجه مساءلة أوضح والتزاما متبادلا بين المنظمة وموظفيها لضمان تنفيذ جميع التدابير المعقولة للحد من المخاطر بفعالية، وشفافية وبنتائج واضحة. وتتطلب التحديات التي تواجه الاتجاه الحالي نموذجا يتمحور حول الأشخاص، ويتم إنفاذه بشكل متبادل، ومدمجا في مبادرات الإصلاح الجارية ومرتكزا على معايير مشتركة، ومدمجا في أطر التخطيط والأداء المؤسسيين، ومدعوما بتمويل مستدام ومتوائم مع المخاطر. وعلاوة على ذلك، هناك وعي أكبر بالحاجة إلى تقليل نقل المخاطر إلى الشركاء إلى الحد الأدنى، وضمان امتلاكهم أيضا للسياسات والموارد والقدرات اللازمة لتعزيز واجب الرعاية لموظفيهم.

ويقدّم الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لكيانات الأمم المتحدة فرصة للتوعية بنُهج واجب الرعاية الخاصة بها ولتسليط الضوء على إمكانات الأدوات المشتركة، والمعايير القابلة للتشغيل البيني، وأطر العمل المنسجمة التي تدعم عمليات أكثر أمنا، وفعالية وخضوعا للمساءلة. ولتحقيق هذه الغاية، يظل من الأهمية بمكان التمسك بواجب الرعاية كعنصر أساسي في مبادرات الإصلاح الجارية، في حوار وثيق مع الدول الأعضاء باعتبارها من أصحاب المصلحة الرئيسيين في أوقات التحديات.

---

[1] سلطت مراجعة الأمم المتحدة للصحة العقلية لعام 2024 التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة الضوء على التحديات الكبيرة والحاجة إلى استراتيجيات شاملة للصحة العقلية، ودمج الصحة العقلية في السياسات التنظيمية، وتعزيز نُظم الدعم، وآليات قوية للرصد والتقييم، وتحسين التنسيق بين الوكالات. وتهدف هذه التوصيات إلى تهيئة بيئة عمل صحية أكثر وتوفر دعما أكبر لموظفي الأمم المتحدة.

[2] اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. 2016. *التقرير النهائي - الفريق العامل التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى المعني "بالتوفيق بين واجب الرعاية لموظفي الأمم المتحدة أثناء العمل في بيئات عالية المخاطر."* (CEB/2016/HLCM/11).

3- الخاتمة

إن عدم كفاية أحكام واجب الرعاية يعرّض الوكالات لاضطراب تشغيلي يؤثر على كفاءة الخدمة وفعاليتها، والضرر بالسمعة، والمخاطر القانونية والمالية – ولا سيما في السياقات التي يُتوقع فيها من كيانات الأمم المتحدة البقاء والتنفيذ. ويعزز التطبيق المنهجي والشفاف لواجب الرعاية الإصلاحات الأوسع نطاقا المبيّنة في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة 2024-2028، ولا سيما تلك المتعلقة بالتخطيط الواعي بالمخاطر، وقدرة القوة العاملة على الصمود، ويتيح تحسين المساءلة التنظيمية. ويتيح ذلك معالجة أكثر فعالية وتنسيقا للشواغل المعرب عنها أيضا في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات[3] في ما يتعلق بالاهتمام المناسب بمكان العمل.

وتُظهر الجهود المبذولة عبر كيانات الأمم المتحدة أنه يمكن إضفاء الطابع المؤسسي على واجب الرعاية من خلال نُظم التخطيط، وأدوات التمويل وهياكل الحوكمة. كما يمكن للابتكار المشترك – من خلال المنصات المجمّعة، أو المقاييس المشتركة أو الخدمات المستضافة بصورة مشتركة – أن يدعم السلامة، والقدرة على الصمود، واستمرارية العمليات بشكل أكبر بما في ذلك في مراكز العمل الشاقة. وفي المستقبل، ينبغي على كيانات الأمم المتحدة أن تستفيد من هذه الفرصة لتعزيز الاتساق، وتسهيل التعلم عبر الكيانات، ودعم الحلول العملية التي تستجيب للواجب المشترك لحماية الموظفين مع الوفاء بالولايات المنوطة بالمنظمة.

[3] الجمعية العامة للأمم المتحدة. 2024. *القرار 79/226: الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية*. (A/RES/79/226).